الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المادة: المنهجية العلمية القانونية

اسم الدكتور: الدكتور محمد علي المليجي

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مخطط المادة العلمية

أولاً- المقدمة.

ثانياً-مفهوم البحث العلمي وخصائصه.

ثالثاً- أنواع البحث العلمي.

رابعاً- الفرق بين المصادر والمراجع.

خامساً- توثيق المصادر والمراجع.

المقدمة:

يعتبر البحث العملي ضرورة م ضرورات النجاح، وإن التقدم الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية في السابق، والتقدم الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في العصر الحديث، هو نتيجة لعدة أسباب أهمها الاهتمام بالبحث العملي، ولعل من أبرز صور الاهتمام بالبحث العملي ولعل من أبرز صور الاهتمام بالبحث العلمي هو تدريس وتطوير قواعده ومناهجه التي أثبتت في مختلف المراحل التي مر بها أنها الوسيلة الأنجح لتحقيق أهدافه.

ولا يختلف اثنان أنه ليس هنالك بحث علمي دون منهج دقيق، يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لا بد من طريقة عقلانية تتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف و ترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية دقيقة ومقبولة، فهنالك علاقة وطيدة بين الفكر والمنهج، حيث يؤثر هذا الأخير على الفكر في إعداد البحوث بمختلف أنواعها.

وحقيقة أن التفكير المنظم يتم استخدامه حتى في شؤون حياتنا اليومية، أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة أو في علاقتنا مع المجتمع، فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون نظامي محدد، فهي مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العملية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصيته. ومن ثم ترتبط المنهجية العملية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، حيث تعرف المنهجية العلمية القانونية من الناحية الموضوعية، أنها مجموعة القواعد والمبادئ التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة.

المقدمة

ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تنقسم إلى نوعين:

١- الأول يضم مناهج علمية محددة، وهي المنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

٢- أما الثاني يضم مناهج علمية فرعية، كالمنهج الوصفي والمنهج الاحصائي ومنهج تحليل المضمون.

ويقصد بالمنهجية العملية القانونية من الناحية الشكلية والإجرائية، جملة الإجراءات التي تساعد الباحث في عملية جمع وتخزين البيانات، وكيفية كتابة البحث القانوني وإخراجه في صورته النهائية.

مفهوم البحث العلمي

يقصد في البحث العلمي في اللغة، جمع بحوث، التفتيش والتقصي وبذل جهد في الموضوع للوصول إلى حقيقة من الحقائق.

واصطلاحاً: يعرف البحث العملي بعدة تعريفات نذكر من بينها:

البحث العملي هو تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءً ووضوحاً.

كما يعرف البحث العملي بأنه أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العملية للحقائق والبيانات، لدارسة الظواهر المختلفة بشكل موضوعي بعيداً عن الميول والأهواء الشخصية للوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها والقياس عليها.

وقد تم تعريفه أيضاً بأنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات البحث العملي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وتجميع البيانات.

وعليه فإن البحث العملي يعتبر وسيلة للكشف عن العلم وتطويره، لأنه الوسيلة الوحيدة التي تقلل من احتمالات الخطأ وتزيد من احتمالات الصواب.

خصائص البحث العملي القانوني

يتميز البحث العملي بمجموعة من الخصائص، منها ما تشترك فيها كل أنواع البحوث العلمية ومنها ما يميز كل نوع عن الآخر، وسيتم التطرق فيما يلي لدراسة خصائص البحث العلمي القانوني.

١ـ البحث العملي القانوني بحث منظم مضبوط ودقيق: أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم مضبوط ودقيق، حيث أن المشكلات الفروض الملاحظات التجارب النظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة مهيئة وممنهجة لذلك، وليست وليدة الصدفة، الأمر الذي يجعل البحث العملي عمل موثوق في خطواته ونتائجه.

٢ـ البحث العملي القانوني بحث تجديدي: فهو يهدف إلى تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية، فالبحث العملي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية، أي التراكمية التي يمتاز بها العلم وحتى وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة البشرية، يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحاً.

٣ـ البحث العلمي القانوني عام ومعمم: فالبحث العملي لا يخص فقط الباحث، بل هو إضافة على المعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان، ويقصد بالتعميم الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عند دارسة ظاهرة ما، حيث يدرس الباحث ظاهرة من خلال عينة، وعندما يصل الباحث إلى نتائج معينة يقوم بتعميمها على الظاهر ككل.

خصائص البحث العملي القانوني

٤ـ البحث العملي يمتاز بالواقعية و العقلانية: يجب على الباحث حتى يستطيع الوصول إلى نتائج دقيقة ومضبوطة، عدم التحيز لرأي دون بقية الآراء، والإشارة إلى مختلف الآراء في بحثه، مبيناً وجهة نظره وموقفه الشخصي منها، وذلك حتى يتسنى للقارئ الوقوف على جميع الآراء وتحديد موقفه بشأنها، وأن يكون واقعياً ومنصفاً في حكمه على الظواهر التي يدرسها وفي تحليله وتفسيره للنتائج التي يتوصل إليها.

٥ـ البحث العملي القانوني بحث يتميز بالحياد والتجرد: يجب على الباحث أن يكون حيادياً في بحثه وأن يبتعد قدر الإمكان عن عواطفه الشخصية وعن كل ما من شأنه أن يؤثر على النتائج المتوصل إليها في بحثه.

٦ـ البحث العملي القانوني يجمع بين منهجي الاستقراء والاستنباط: يجمع البحث العملي القانوني أياً كان نوعه وموضوعه بين منهجي الاستقراء والاستنباط، أي بين الملاحظة والتحليل، فلا يوجد بحث علمي استقرائي مطلق، كما لا يوجد بحث علمي قانوني استنباطي مطلق.

ويقصد بالاستقراء ملاحظة عناصر ومكونات الظاهر وتشخيصها وجمع البيانات عنها من أجل الوصول إلى نتيجة أو نظرية يمكن تعميمها على الحالات والظواهر المشابهة.

أما الاستنباط فيقصد به تحليل النظريات والقواعد العامة إلى نظريات وقواعد فرعية تحكم كل عنصر من عناصر الظاهرة المراد دراستها.

أنواع البحث العملي

هنالك عدة معايير لتصنيف البحوث العلمية، فقد تصنف على أساس طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية طبية قانونية، وهنالك تصنيف على أساس النتيجة المستحصل عليها من البحث هل هي معالجة تفسيرية أو تأصيلية، وبناء على هذين الأساسين نكون أمام بحوث تنقيبة استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية، أو بحوث كمية، أو بحوث نوعية.

كما تصنف البحوث على أساس المناهج المستعملة في البحث، إلى بحوث وصفية، وبحوث تاريخية وبحوث تجريبية.

وقد تقسم البحوث على أساس الدرجة المستحصل عليها، إلى بحوث فصلية، ومذكرة ليسانس، ورسالة ماجستير، وأطروحة دكتوراه.

وبسبب ضخامة التقسيمات سنقتصر بدراستنا على تسليط الضوء على أهم تقسيمات البحوث العلمية وأكثرها شيوعاً:

١ـ البحث العملي الاستكشافي: يهدف هذا النوع من البحوث إلى اكتشف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء بعض الاختبارات والتجارب العملية، ويتناول هذا النوع من البحوث موضوعات وأبحاث لم يتم البحث فيها سابقاً، ويجهل الباحث الكثير من جوانبها وأبعادها، ويقضي هذا النوع من البحوث جمع مختلف المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العملي.

أنواع البحث العملي

ويستعمل هذا النوع من البحوث بصفة خاصة في معالجة المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث ، البحوث التي يقوم بها مثلا العالم الطبيب في مختبره لاختبار دواء جديد على مرض معين، والبحوث التي يقوم بها العالم التاريخي قصد جمع السيرة الذاتية لشخصية معينة.

٢ـ البحث التفسيري الفلسفي: يعتبر هذا النوع من البحوث مكملاً للنوع الأول، بحيث إذا كان الباحث في البحث التنقيبي يقتصر دوره على اكتشاف حقيقة معينة، فإن البحث التفسيري النقدي يمتد لمناقشة الأفكار ونقدها، بغية الوصول إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الراجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الأصح بين أفكار صحيحة.

ولهذا فإن هذا النوع من البحوث يدرس عادةً الأفكار لا الحقائق، فهدفه ليس اكتشاف فكرة جديدة، وإنما دراسة الأفكار القائمة دراسة تحليلية نقدية، وصياغة نتيجة معينة هي عبارة عن الاتجاه الصحيح بين عدة أفكار متضاربة، ومثل هذه البحوث القانونية التي تهدف لوضع معايير التميز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية، فالباحث يتطرق في هذا الموضوع إلى دارسة مختلف المعايير الفقهية والقضائية التي أسفرت عنها مختلف الدارسات ليحاول في الأخير الخروج بنتيجة، تعتبر هي المعيار الراجح للتميز

بين العمل التجاري والعمل المدني.

أنواع البحث العملي

البحث التاريخي: يهتم البحث العملي القانوني التاريخي بدارسة القوانين والتشريعات من الناحية التاريخية وتطورها وتحليلها وتفسيرها، على أسس منهجية علمية دقيقة، للوصول إلى نتائج تتعلق بتحديد الأسباب التي دعت لسن هذه التشريعات وجدواها على المستوى الاجتماعي، مما يساعد في فهم وتفسير التشريعات الحاضرة كما هي في الحاضر، ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية.

البحث الصفي: يقصد بالبحث الصفي هو ذلك البحث السداسي أو السنوي الذي يكلف به الأستاذ الطالب لإنجازه خلال حصص الأعمال الموجهة.

ولا يهدف هذا البحث إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة ابتكار نظريات أو إضافة أفكار جديدة بقدر ما يهدف إلى تدريب الطالب وتعويده على استعمال المصادر والمراجع الموجودة في المكتبة لإبراز مقدرته على جمع المعلومات وتحليلها، وتشجيع الطالب على القراءة وتنمية معلوماته في مجال التخصص الأكاديمي.

ومن مميزات البحث الصفي أنه بحث قصير لا يتشرط فيه عدد كبير من المراجع ذلك نظراً لقصر المدة الزمنية وتتم مناقشته من طرف الأستاذ والطلبة.

أنواع البحث العملي

مذكرة التخرج: تعتبر مذكرة التخرج بحث طويل نسبياً مقارنة بالبحث الصفي. وتعد هذه المذكرة ثمرة مجهود أربع أو خمس سنوات في مرحلة التدرج وبواسطتها يتحصل الطالب على شهادة الليسانس في الحقوق والقانون.

وفي مجال العلوم التقنية هناك كذلك مذكرة يتمكن الطالب من خلالها من الحصو على شهادة مهندس، وتتم مناقشة هذه المذكرة من طرف لجنة مناقشة تتألف من رئيس اللجنة، عضو أو عضوين مناقشين، والمشرف على الطالب.

والغرض من مذكرة التخرج هو التعرف على طريقة استخدام المصادر والمراجع، وتدريبه على جمع المعلومات وترتيبها ترتيباً منطقياً، وتعويده على احترام الأمانة العملية.

وجيب الإشارة إلى أنه في النظام الجديد للتعليم العالي LMD طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم ٨ /٢٦٥ الصادر بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٨ المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، شهادة الماجستير، شهادة الدكتوراه، يتكون النظام الدراسي في مستوى الليسانس من ثلاث سنوات تختتم بمذكرة الليسانس.

الفرق بين المصادر والمراجع

تقسم المصادر في البحث العملي إلى نوعان هما مصادر أصلية ومصادر ثانوية

ويقصد بالمصادر الأصلية: الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقة، أسهموا في تطوير العلم أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفاً مباشراً فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة.

الباحث عليه أن يبحث في الدراسات الأولى التي تناولت موضوع بحثه، إن كان ذلك ممكناً وعليه أن يتأكد من أصالتها، فالمخطوطات القانونية مثلاً تحتاج إلى تمعن وتمحيص لكي يتضح للباحث بأنها أصيلة، بحيث يرجع أصلها إلى تاريخ أو عصر معين، حتى إذا استمد الباحث دراسته منها كانت هذه الدارسة مبنية على أسس صحيحيه ومصادر موثوق بها، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في القيمة العلمية لهذا البحث.

الفرق بين المصادر والمراجع

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية ما يلي:

١- القرءان الكريم والسنة النبوية الشريفة.

٢- القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية

٣- الدساتير.

٤- الاتفاقيات الدولية.

٥- المواثيق الوطنية والدولية والاحصائيات الرسمية.

٦- المذكرات الإضافية والقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها بالإضافة لنتائج المقابلات الشخصية.

٧- الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية والمؤتمرات والبرتوكولات والتصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.

٨- الأحكام القضائية والقرارات القضائية.

الفرق بين المصادر والمراجع

أما المراجع أو ما يسمى بالمصادر غير الأصيلة أو الثانوية أو غير المباشرة فهي:

التي تعتمد في مادتها العملية أساساً على المصادر الأولية فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التفسير أو التلخيص.

وقد تكون هذه المراجع عبارة عن مقالات أو قواميس أو رسائل تخرج لنيل إحدى الدرجات العملية.

ويجب الإشارة إلى أن تحديد نوع المصدر ما إذا كان أصلياً أو ثانوياً يختلف باختلاف طبيعة الموضوع.

توثيق المصادر والمراجع:

من أهم مميزات البحث العلمي أنه بحث منظم، وهذه الخاصة تنعكس على سلوك الباحث عند إعداده البحث العملي.

فيجب على الباحث إذا أراد الوصول إلى تحقيق الغاية القصوى من البحث العلمي، أن يكون عمله منظماً في كل مرحلة يمر بها عند إعداده البحث العملي بما في ذلك مرحلة توثيق المصادر والمراجع.

توثيق المصادر والمراجع

١- إذا تعلق الأمر بكتاب، فتكتب معلوماته على الشكل التالي: اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب يذكر كاملاً، ذكر رقم الجزء إذا كان الكتاب أجزاء، رقم الطبعة، ذكر بيانات النشر((دار النشر، بلد النشر، سنة النشر)).

٢- إذا تعلق الأمر بكتاب مترجم أو محقق، تكتب معلوماته على الشكل التالي: اسم ولقب المؤلف الأصلي للكتاب، عنوان الكتاب كاملاً، اسم المترج إن وجد، الجزء، رقم الطبعة، بيانات النشر.

٣- إذا تعلق الأمر بالموسوعات، تكتب معلوماته على الشكل التالي: اسم ولقب صاحب الموسوعة إذا كان موجوداً، عنوان الموسوعة تحته خط، رقم الطبعة إذا كان موجوداً، بيانات النش

٤- إذا تعلق الأمر بالمجلات والدوريات ((المقالات)) فتكتب معلوماته على الشكل التالي: اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال بين مزدوجتين، عنوان المجلة، العدد، اسم الهيئة التي تصدر المجلة، البلد، تاريخ إصدار المجلة.

٥- إذا تعلق الأمر بالرسائل الجامعية فتكتب معلوماته على الشكل التالي: اسم ولقب صاحب الرسالة، عنوان الرسالة بين قوسين، نوع الباحث فيما إذا كان لنيل درجة الماجستير الدكتوراه، اسم الكلية او الجامعة التي نوقشت فيها الرسالة، تاريخ المناقشة، سنة المناقشة فقط، الصفحة.

٦- إذا تعلق الأمر بالنصوص القانونية والتنظيمية فنوثق كما يلي: رقم المادة، رقم القانون، تاريخ صدوره، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ النشر.

النهاية

شـــكـــراً لـــحـــســـن اســـتـــمـــاعـــكـــم